دور وأهمية نظام معلومات المحاسبة المالية في تفعيل مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

د..بوشدوب طلال محمد الخميني

جامعة الجزائر 3

الملخص

يعتبر نظام معلومات المحاسبة المالية نظام فرعي من نظام المعلومات الوظيفية في المؤسسة، حيث يختص بجمع البيانات والمعطيات المتعلقة بالأنشطة المالية للمؤسسة من مصادرها الداخلية و الخارجية، ويقوم بمعالجتها من أجل الحصول على معلومات وتوفيرها إلى مراكز صنع القرارات المالية والاستثمارية وفق احتياجاتها وفي الزمن المناسب، ويتميز بأهمية بالغة في حياة المؤسسة من خلال القيام بتوفير مجموعة من المعلومات الدورية والاستثنائية التي تعبر عن مختلف الأنشطة المالية في المؤسسة، مما يساعد الإدارة على تحديد السياسات المالية المستقبلية، كما أنه يساعد في إعطاء نظرة شمولية عن الوضع المالي للمؤسسة من خلال كونه محورا متكاملا مع الأنظمة الوظيفية الأخرى، إضافة الى أنه يساعد في التنبؤ بالاحتياجات المالية، كما يقوم بالرقابة على استخدامات الأموال من خلال التقارير والقوائم المالية التي تساهم في تقييم المركز المالي أو التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة، فالمحاسب يقوم بعمله وفق أسس وقواعد ومناهج متعارف عليها بالقيام بإنتاج أرقام في شكل قوائم تلخيصية بعدما كانت بيانات خامة تتمثل في وثائق محاسبية فقط، ثم مراجعتها والتحقق من النتائج المتوصل إليها قبيل عرضها على أصحاب المصالح في شكل قوائم مالية نهائية تستخدم في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المسيرين.

Resumé :

Le système d'information de la comptabilité financière a un rôle poratnt sur la collecte d'une manière professionnelle et exprimer une opinion objective sur la régularité et la sincèrité de ces comptes afin de rassurer les parties prenantes et en particulier les actionnaires.

Des données relatives aux activités financières de l'entreprise sur la base des sources internes et externes, et ce, afin d'obtenir des informations et de les rendre disponibles pour les centres de fabrication de décisions financières et d'investissement, en fonction de leurs besoins et dans le bon moment.

Le système d'information de la comptabilité financière se caractérise par son importance dans la vie de l›entreprise à travers la production d'une gamme d›information exprimants les différentes activités financières et de gestion qui permettent d'identifier les politiques et l'avenir financier, d'avoir une vue globale de toute la situation financière de l'entreprise.

Dans ce cadre, il participe à l'élaboration des prévisions des besoins financiers, au contrôle de l'utilisation des fonds par le biais ses rapports et ses états financiers qui doivent reflèter la situation financière, cette obligation ne peut

être réaliser sans la présence du commissaire aux comptes qui a pour objet la certification de la régularité et la sincérité des états financiers avant de les présenter aux parties prenantes pour la prise de décisions et l'évaluation de la performance des gestionnaires.

المقدمة

لقد أدى التطور في مجال العلاقات الإقتصادية وتوسع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها إلى تعقد نشاطات المؤسسات وتضاعف حجم المعلومات المتدفقة في جميع الاتجاهات وصعوبة التحكم فيها، الشيء الذي عجل بظهور نظام معلومات المحاسبة المالية الذي ساهم بشكل كبير في تبسيط وتسهيل مختلف المهام للأطراف المعينة التي لها علاقة بالمؤسسة، ومن بينها نجد محافظ الحسابات، الذي يشترط أن يتوفر فيه مؤهلات ومعايير تمكنه من التحكم في هذا النظام.

تحضى المؤسسة باهتمام العديد من المتعاملين وأصحاب المصالح سواء على مستوى المحيط الداخلي كالعمال، الإدارة والمسيرين، أو على مستوى المحيط الخارجي كالبنوك، المساهمون، الشركاء التجاريون...إلخ، حيث يمكن لهؤلاء من خلال إهتمامهم بالمؤسسة التأكد من أن جميع المعلومات الناتجة عن المؤسسة صحيحة وغير خاطئة، وذلك من خلال فحص وتقييم مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية باعتباره أهم نظام يعتمد عليه في المؤسسة كونه المحدد الرئيسي لمركزها المالي، ولإنجاز هذا الفحص يتوجب وجود شخص مهني مستقل ومحايد، يتمثل في محافظ الحسابات الذي يعتبر كمراجع خارجي، يعتمد عليه أصحاب المصالح في التأكد من صحة البيانات الناتجة عن نظام معلومات المحاسبة المالية وأن أموال المؤسسة لم يتم التلاعب بها وقد سجلت وفق مناهج ومبادئ محاسبية متعارف عليها.

ويرجع تزايد الإهتمام بخدمات مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال طبيعة الدور الذي يؤديه محافظ الحسابات المتمثل في النظرة الإنتقادية للعناصر المقدمة إليه لغرض زيادة مقدرتها على مقابلة إحتياجات مستخدمي معلومات المحاسبة المالية، فزيادة الطلب على المنتج النهائي المتمثل في تقرير محافظ الحسابات هو نتيجة لما يواجهه هؤلاء المستخدمين من صعوبة في تقييم جودة المعلومات المقدمة إليهم وتحديد درجة الإعتماد عليها، حيث يعتبر هذا الدور ضمانا لحقوقهم وحماية لممتلكاتهم، وهذا من خلال الإستناد على مجموعة من القرائن والبراهين التي يتم تجميعها وتقييمها أثناء عملية فحص مختلف السجلات والعمليات المحاسبية.

ولدراسة مختلف جوانب هذا البحث، تم طرح إشكاليته على النحو التالي:**ما مدى مساهمة نظام معلومات المحاسبة المالية في توفير المعلومات لتأدية مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات؟**

وستكون الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التحسيس بأهمية الموضوع لما له من قيمة وأهمية بالنسبة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة مع توضيح دور وأهمية نظام معلومات المحاسبة المالية في تفعيل عمل محافظ الحسابات لما يزوده من معلومات من أجل القيام بمهامه المتمثلة في إثبات صدق وشرعية القوائم المالية، وهذا من خلال إبراز العلاقة الموجودة بينهما، ودور محافظ الحسابات في

إثبات صدق وشرعية القوائم المالية التي تعتبر المنتج النهائي لنظام معلومات المحاسبة المالية.

وفي هذا السياق وللإلمام بهذا الموضوع، سيتم هيكلة هذا البحث إلى ثلاثة عناصر أساسية المتمثلة في دراسة معلومات المحاسبة المالية وخصائصها، ثم الإنتقال إلى دراسة نظام معلومات المحاسبة المالية وظائفه وأهدافه، وفي الأخير إظهار أهمية العلاقة الموجودة بين محافظ الحسابات ونظام معلومات المحاسبة المالية.

I- معلومات المحاسبة المالية والمراجعة المحاسبية

تعتبر المحاسبة تقنية، تتكون من مجموعة الفروض المبادئ التي تبحث في تسجيل وتبويب العمليات المختلفة التي تجريها المؤسسة، ويكون لها تأثير على المركز المالي في صورة نقدية ثم عرض هذه النتائج في قوائم مالية تبين نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة.

1 – المحاسبة والمراجعة

تتجسد تقنية المحاسبة في إجراءات جمع، تصنيف وقيد البيانات المحاسبية لغرض تحضير معلومات المحاسبة المالية من قبل المؤسسة حتى يتسنى لها اتخاذ القرارات التي تخصها، أما المراجعة فهي عبارة عن مجموعة من المبادئ والتقنيات التي تنظم فحص البيانات المسجلة بالدفاتر، السجلات والمستندات للتأكد من صحتها، تحديد درجة الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي. فالمحاسب يبدأ عمله بتسجيل العمليات المحاسبية بدفتر اليومية ثم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ ثم إجراء التسويات الجردية اللازمة وفي نهاية السنة المالية عرض نتائج العمليات في القوائم المالية، فعند انتهاء عمل المحاسب الإنشائي، يبدأ المراجع عمله الانتقادي وذلك بتحليل ما إحتوته القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها، شرعيتها وصدق تصويرها للواقع الحقيقي للمؤسسة.

مما سبق يظهر أن عمل المراجع يبدأ من حيث ينتهي عمل المحاسب، إذن فالعلاقة التي تجمع الطرفين علاقة وطيدة تكاملية حيث يمكن تشبيهها بتلك العلاقة القائمة بين القاضي والمحامي إذ يشترط في كل فريق الخلفية العلمية المتساوية ولكن يضاف إلى المراجع والقاضي الحياد والاستقلال والحكم الشخصي الذي يشترط فيه الموضوعية، إلا أن طبيعة كل منهما تختلف فالمحاسبة عمل إنشائي بينما المراجعة عمل تحليلي، فالمحاسب موظف لدى المؤسسة، خاضع للتبعية الإدارية، بحيث تنحصر مهمته في تسجيل العمليات وتبويبها ومن ثم عرضها على مستوى القوائم المالية وفق إرادة القائمين على المؤسسة، أما المراجع فلا تربطه بالمؤسسة رابطة التبعية بل هو شخص فني مستقل وخبير مهني محايد، تنحصر مهمته في ما إحتوته القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها وابداء رأيه حولها[1].

1. BELAIBOUD Mokhtar, Pratique de l'audit, conforme aux normes IAS/IFRS et au SCF, BERTI Edition, Alger,2011 , p : 10.

2 – خصائص ومستخدموا معلومات المحاسبة المالية

2-1- خصائص معلومات المحاسبة المالية

تساهم الخصائص النوعية لمعلومات المحاسبة المالية في إكساب المعلومات التي توفرها القوائم المالية مصداقية أكبر وجعلها أكثر فائدة للمستخدمين، وأهم هذه الخصائص نذكر ما يلي: **الملائمة، توفير البيانات في الوقت الملائم، القابلية للفهم، الإفصاح الكامل، القابلية للقياس، الموثوقية في معلومات المحاسبة المالية، القابلية للمقارنة.**

2-2- مستخدموا معلومات المحاسبة المالية

يختلف تحليل وإستخدام معلومات المحاسبة المالية حسب الجهة المستخدمة لها داخلية كانت أو خارجية:[1]

- **المعلومات الموجهة للاستخدام الخارجي**: تخضع هذه المعلومات إلى قواعد تنظيمية ذات طبيعة محاسبية، مالية وجبائية، وتوجه إلى **المساهمين، الإدارة الجبائية، البنوك والمقرضون، الشركاء التجاريين.**
- **المعلومات الداخلية الموجهة للاستخدام الداخلي**: تساعد معلومات المحاسبة المالية المسيرين على قياس الفعالية، تقييم كفاءة إدارة المسؤولين عن العمليات، الاعتماد على الموازنات بهدف وضع التقديرات، تحليل الانحرافات والقيام بالأعمال التصحيحيةّ، أداة مساعدة على اتخاذ القرار.

3 – أهداف المراجعة المحاسبية

إذا كانت المحاسبة عبارة عن ترجمة صادقة لمختلف العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة بواسطة القيود والتسجيلات المحاسبية، فالمراجعة المحاسبية هي فحص تحليلي ودراسة لمدى كون هذه الترجمة صادقة ووفية لمختلف العمليات التي قامت بها المؤسسة، ومن ثم فهي دراسة لتصحيح الخطأ أو كشف التزوير والتحقق من مصداقية هذه العمليات، حيث تهدف عملية المراجعة إلى فحص الوثائق والقوائم المالية للمؤسسة في لحظة معينة من أجل المراقبة والتأكد من صحة ودقة القوائم المالية ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وكشفها عن المركز المالي وترجمتها للنتائج المحققة، مدى مطابقة القيود المحاسبية للواقع وصحتها محاسبيا وقانونيا وإحترامها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتشريعات المعمول بها والكشف عن الأخطاء، الغش، التزوير والتلاعبات والوقاية منها.

وعلاوة على ذلك، تعمل المراجعة المحاسبية على تقييم مدى جودة ونوعية المعلومات ودرجة الثقة والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من مختلف المستعملين لها ومحاولة تفسير الأرقام المتضمنة في القوائم المالية والوثائق المحاسبية وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل زيادة ثقة مستخدم المعلومات، ويمكن إبراز القيمة المضافة للمعلومات التي تنتج عن عملية المراجعة في تقرير

1. Eric TORT, Organisation et Management des systèmes comptables, Edition DUNOD, Paris, 2003, p : 15.

الذي يعده مراجع الحسابات والذي قد يعتمده مستخدم المعلومات في اتخاذ القرار أونقد وتوجيه التسيير في المؤسسة.

II- نظام معلومات المحاسبة المالية

يعتبر نظام معلومات المحاسبة المالية أحد النظم الفرعية في المؤسسة، بحيث يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر المؤسسة، وبما يخدم تحقيق أهدافها، وفي هذا السياق فهو جزء من نظام المعلومات الإداري أو التسييري، على إعتبار أن نظام معلومات المحاسبة المالية يهتم بقياس معلومات المحاسبة المالية التاريخية بغرض إعداد القوائم المالية للجهات الخارجية بينما يهتم نظام المعلومات الإدارية بكل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة، وعليه فإن ذلك يمكن أن يتوسع مفهوم نظام المعلومات الإدارية ليشمل كل نظم المعلومات بالمؤسسة بما فيها نظام معلومات المحاسبة المالية.

1 – مفهوم نظام معلومات المحاسبة المالية

يرى المتخصصين أن نظام معلومات المحاسبة المالية هو أقدم نظام عرفته المؤسسات التجارية والصناعية وغيرها، وأنه يمثل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومـــات الأخرى في المؤسسة وخاصة نظام المعلومات الإدارية، باعتباره جزء أساسي وهام من نظام المعلومات الإدارية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيلها وتحويلها إلى معلومات محاسبية ومالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة ، ولتعريف هذا النظام ينبغي علينا في بادئ الأمر التعرف على معاني المصطلحات التي يتكون منها هذا المجال المعرفي، والممتثلة في نظام، معلومات، المحاسبة المالية.

ولقد حصل نظام معلومات المحاسبة المالية على موقعه المناسب داخل المؤسسة بالنظر إلى كونه أنه لم يعد قاصراً على الاهتمام بتقديم المعلومات التاريخية فقط، وإنما إتسع مفهومه ليشمل أنواعاً أخرى من المعلومات مثل: المعلومات الآنية المتعلقة بالعمليات التشغيلية والرقابة والمستقبلية المتعلقة بحل مشاكل التسيير والتخطيط.

2 – تعاريف نظام معلومات المحاسبة المالية

مهما كان حجم المؤسسة ومجال عملها أو قطاع نشاطها (إنتاجي، تجاري أو خدماتي)، فإنها تتكون من مجموعة من الوظائف الأساسية: الموارد البشرية، المحاسبة والمالية، التموين، الإنتاج، التسويق... الخ، كل هذه الوظائف تتطلب معلومات ضرورية لسيرها سواءا كانت عامة أوخاصة، ولتوفيرها لكل هذه الوظائف توجد نظم المعلومات الوظيفية التي نجد من بينها نظم معلومات المحاسبة المالية.

نظام معلومات المحاسبة المالية عبارة عن نظام يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أوالعمليات الداخلية، حيث يدعم يوميا عمليات المؤسسة الاقتصادية من خلال تجميع

وتخزين البيانات المتعلقة بمعاملاتها، ويساعدها على التأكد من أنه تم معالجة بياناتها بدقة وموضوعية للحصول على المعلومات الملائمة والمفيدة، ويتكون هذا النظام من مجموعة الموارد البشرية والمادية التي تعمل على تحويل البيانات المحاسبية لمعلومات المحاسبة المالية والتي يتم نقلها للعديد من متخذي القرار[1].

كما يمكن تعريف نظام معلومات المحاسبة المالية على أنه:

- مجموعة مترابطة من العناصر المادية والبشرية التي تتفاعل معا من أجل حصر وتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية طبقا لقواعد وإجراءات محددة لإنتاج وتوصيل معلومات محاسبية ومالية مفيدة إلى مستخدميها بهدف تمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة والتخطيط والرقابة، ولضمان سير هذا النظام توجب توفر فيه العناصر التالية: **الموارد البشرية المتخصصة، الموارد المادية للنظام والبيانات المالية.**

2 – خصائص وعمل نظام معلومات المحاسبة المالية

2-1- خصائص نظام معلومات المحاسبة المالية

يتميز نظام معلومات المحاسبة المالية بعدة خصائص، إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتيا وحيويا يقدم أدورا هامة في المؤسسة المتواجد فيها، ومن بين الخصائص التي تؤهل نظام معلومات المحاسبة المالية لأن يكون فعالا وكفؤا هي[2]: يجب أن يحقق نظام معلومات المحاسبة المالية درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية ومالية، أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية والمالية الضرورية اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المتمثلة في التخطيط القصير، المتوسط والطويل الأجل لعمليات المؤسسة المستقبلية، أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية والمالية الضرورية وفي الوقت الملائم، أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتققيم للأنشطة الإقتصادية للمؤسسة، أن يكون سريعا ودقيقا في إسترجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها، أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر بتحديثه و تطويره ليتلائم مع التغيرات الطارئة في المؤسسة.كما يتميز نظام معلومات المحاسبة المالية إضافة إلى خصائص النظم الأخرى **بالقابلية للمقارنة، الحيطة والحذر، القابلية للفهم، الجوهر فوق الشكل.**

2-2- عمل نظام معلومات المحاسبة المالية

يقوم نظام معلومات المحاسبة المالية بإجراء نوعين من التشغيل هما :

- **تشغيل المعاملات:** ويقصد بالمعاملات الأحداث الاقتصادية التي يمكن أن تقاس في صورة مالية والتي تؤثر على الأصول وحقوق الملكية بالمؤسسة وتنعكس في شكل الحسابات والقوائم المالية، وتنقسم المعاملات إلى معاملات خارجية التي تعكس المعاملات المتبادلة بين المؤسسة والأطراف الخارجية ومعاملات داخلية تعكس العمليات التي تتم داخل المؤسسة.

1 محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، عمان، الأردن، 2001، ص: 51.
2 محمد يوسف الحفناوي ، مرجع سابق ، ص: 59.

- **معالجة المعلومات:** يتضمن تشغيل المعلومات إستخدام وتطبيق نماذج إتخاذ القرارات، وتمثل بعض المخرجات الناتجة من تشغيل المعاملات جانبا من البيانات الداخلة إلى تشغيل المعلومات، ويهدف هذا الأخير إلى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

3 – هيكل ومكونات نظام معلومات المحاسبة المالية

3-1- هيكل نظام معلومات المحاسبة المالية

يتميز هيكل نظام معلومات المحاسبة المالية بالعناصر التالية:

- **مدخلات نظم المعلومات المحاسبية:** تشكل الأحداث الاقتصادية المعبر عنها بشكل نقدي المادة الخام التي يعالجها نظام معلومات المحاسبة المالية، وتنشأ هذه الأحداث الاقتصادية من خلال مزاولة النشاط، و تتكون من أحداث اقتصادية تتم داخل المؤسسة وأخرى تتم خارجها أي علاقة المؤسسة مع البيئة المحيطة بها، حيث يتم توثيق هذه الأحداث الاقتصادية من خلال الوثائق والمستندات وتعد هذه الأخيرة الأساس في عملية التسجيل المحاسبي، و تعتبر الدليل على حدوث الأحداث الاقتصادية، كما أنها تعكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، لذلك تعتبر بمثابة المادة الخامة التي تقوم بتزويد النظام المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة، بحيث تؤدي المستندات دورا هاما في النظام المحاسبي وفي فعالية دورة العمليات.
- **المعالجة في نظم المعلومات المحاسبية:** تقوم عمليات المعالجة في نظم المعلومات بتحويل البيانات المدخلة إلى معلومات، وتتضمن المعالجة في النظام المحاسبي إستخدام اليوميات والدفاتر من أجل تأمين تسجيل دائم وحسب التسلسل الزمني لمدخلات النظام، فتستخدم اليوميات من أجل تسجيل العمليات المالية المحاسبية، أما السجلات فتستخدم لتسجيل بقية الأنواع من العمليات التي لا تعد عمليات مالية مثل سجلات المخازن، سجلات تسليم الشيكات... إلخ، تتم بعد ذلك عملية ترحيل القيود إلى الحسابات في دفتر الأستاذ الذي يتألف من حسابات الأستاذ المساعد الذي يتضمن بيانات تفصيلية عن العمليات التي حدثت، وحسابات الأستاذ العام الذي يتضمن مجاميع إجمالية للعمليات وتستخدم لأغراض رقابية ولإعداد القوائم المالية.
- **مخرجات نظم المعلومات المحاسبية:** تعد التقارير المحاسبية الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم معلومات المحاسبة المالية للمستخدمين، وهذه التقارير هي أداة اتصال بين نظام معلومات المحاسبة المالية والمستخدمين المختلفين داخل المؤسسة وخارجه،ا لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير وملائمتها للمستخدم.
- **الرقابة:** وتتم عملية الرقابة على كل من المدخلات وعمليات المعالجة، فتعرف الرقابة على أنها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقا، ويمكن إيجاز أهداف الرقابة الداخلية كالتالي: حماية الأصول، دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملاءمتها، الالتزام بالسياسات الإدارية والاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد.

2-3- مكونات نظام معلومات المحاسبة المالية

يتكون نظام معلومات المحاسبة المالية من مجموعة من العناصر لتحقيق أهدافه الذي قام من أجلها[1]: **وحدة تجميع البيانات، وحدة تشغيل البيانات، وحدة تخزين واسترجاع البيانات، وحدة توصيل المعلومات ودورة القرارات الإدارية.**

4 – وظائف وأهداف نظام معلومات المحاسبة المالية

يتميز نظام معلومات المحاسبة المالية في المؤسسة بالعديد من الفوائد التي يحققها من خلال القيام بوظائفه، سواء أنشأ هذا النظام من العدم، أو كان نتيجة تحويل النظام المحاسبي التقليدي اليدوي لنظام محاسبي حاسوبي آلي، وفي هذا اليساق، يحقق نظام معلومات المحاسبة المالية العديد من الوظائف،أهمها[2] :

4-1- وظائف نظم معلومات المحاسبة المالية

يؤدي نظام المحاسبة المالية مجموعة من الوظائف على مستوى المؤسسة، بحيث تتلخص فيما يلي:

- **تجميع البيانات:** تتم في هذه المرحلة عدة خطوات، حيث تتمثل الخطوة الأولى في جذب البيانات إلى نظام المعلومات، مع القيام بعملية قياس في حالة ما إذا كانت البيانات كمية، ثم تتمثل المرحلة الثانية في تسجيل هذه البيانات، وفي الأخير تأتي المرحلة الثالثة التي ترتكزعلى تصنيف هذه البيانات إلى أقسامها الرئيسية وذلك بعد المصادقة عليها والتأكد من دقتها.
- **التخزين:** ويتم من خلال هذه العمليات حفظ البيانات في ملفات خاصة تمهيدا لاستخدامها في المستقبل، أو تمهيدا لإجراء بعض العمليات عليها في المستقبل، وتختلف طريقة التخزين في النظام اليدوي عنه في النظام الآلي، ففي النظام اليدوي يتم التخزين في ملفات أو دفاتر ورقية بينما في النظام الآلي فتكون أداة التخزين شرائط، أسطوانات ممغنطة.
- **معالجة البيانات وتحويلها:** تحول البيانات إلى معلومات ملائمة ومفيدة في عملية اتخاذ القرارات لمساعد إدارة المؤسسة في تخطيط، تنفيذ ومراقبة الأنشطة المختلفة، وتتضمن هذه المرحلة [3]:
  - فرز، تصنيف وترتيب المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا؛
  - تسجيل قيود العمليات في دفاتر اليومية إستنادا إلى دليل حسابات المؤسسة؛
  - إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات مثل الجمع، الطرح، القسمة، بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية؛
  - ترحيل العمليات المسجلة في اليومية إلى دفتر الأستاذ العام؛

1 كمال الدين مصطفى الدهراوي ، المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص-ص:51-52.

2 نفس المرجع، ص: 60.

3 كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص: 61.

- إجراء مجموعة من المقارنات بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيلات، بحيث قد تتم المقارنة بين البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة في كشف الاستلام و بين البيانات الخاصة بذات البضاعة و الموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من مطابقتهم

- **توليد معلومات مفيدة:** لاتخاذ القرارات و توفيرها للمستخدمين الداخليين والخارجيين، وتكون في شكل تقارير وقوائم مالية (ميزان المراجعة، جدول حسابات النتائج، الميزانية، الوثائق الملحقة) وتقارير إدارية التي توفر معلومات تشغيلية عن أداء المؤسسة من خلال عرض معلومات عن أنشطتها الرئيسية (المبيعات، المشتريات، المخزون...الخ)، حيث تعتبر هذه المعلومات المخرجات التي ينتجها النظام وهي بمثابة المنتج النهائي لنظام معلومات المحاسبة المالية، وقد تكون هذه التقارير في صورة قوائم مالية لأطراف خارج المؤسسة، أو تقارير وقوائم تستخدم داخل المؤسسة بغرض التخطيط، الرقابة وإتخاذ القرار.
- **الاسترجاع:** وترتبط هذه العملية بعملية التخزين، فبعد تخزين البيانات لفترة ما يتم استرجاعها وإحضارها في ملفات خاصة لاستخدامها أو إجراء عمليات أخرى عليها.
- **تأمين الرقابة الكاملة لحماية أصول المؤسسة وممتلكاتها:** بحيث تتضمن هذه الرقابة اكتشاف الأخطاء والغش وتوفير معلومات دقيقة تسمح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب، ويتحقق ذلك من خلال الرقابة على عمليات التسجيل ومعالجة البيانات من خلال الاعتماد على إجراءات رقابة داخلية فعالة على العمليات داخل المؤسسة، أهمها التحديد المسبق للمسؤوليات والصلاحيات في تنفيذ العمليات والأنشطة والفصل بين الوظائف والعمليات المهمة ذات العلاقة بينها.

2-4- أهداف نظام معلومات المحاسبة المالية

يهدف نظام معلومات المحاسبة المالية إلى تقديم المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات التي تساعد في إجراء وتنفيذ العمليات اليومية، وكذلك المعلومات اللازمة لمعرفة مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها وبرامجها، وتتلخص الأهداف الرئيسية فيما يلي: **إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة، ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية، الدقة في إعداد التقارير، تقديم التقارير في الوقت المناسب؛ توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام، تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته لتحقيق الأهداف المطلوبة.**

III- نظام معلومات المحاسبة المالية وعلاقته بمحافظ الحسابات

1 – المحيط القانوني لنظام معلومات المحاسبة المالية والأخطار الناتجة عن إستخدامه

نظرا للأهمية والانتشار السريع الذي غمر كل ميادين الحياة، لجأت معظم الدول الى إصدار قوانين وتنظيمات خاصة بالحاسب والمعلوماتية، لهذا يتوجب على محافظ الحسابات الالمام بها، ومن

بين الأمثلة نجد قانون المحاسبة وموقفه من المعلوماتية، النصوص القانونية لإدارة الضرائب المتعلقة بمراقبة المحاسبة في إطار النظم المعلوماتية، النظرة القانونية للفواتير المرسلة عن طريق الفاكس، قانون حقوق الملكية الثقافية، قانون المعلوماتية والحرية....إلخ.

وفي هذا السياق، قد تتعرض المؤسسة نتيجة استعمالها لنظام معلومات المحاسبة المالية في إطار معلوماتي لعدة أخطار، مما يعرقل مختلف الأنشطة التي تقوم بها، ومن بين هذه الأخطار نذكر منها **المادية** كالسرقة والتخريب، التعطل، إضافة الى الأخطاء الناتجة عن إدخال المعطيات في الحاسوب، إرسالها، إستغلالها و كذلك الأخطار المتعلقة بالتزوير، أما **غير المادية** فتتمثل في أخطار فش الأسرار والتلاعب بالمعلومات، دون نسيان الأخطار الناتجة عن اضطرابات موظفي المصلحة ومغادرتهم المؤسسة نهائيا، لهذه الأسباب وجب على محافظ الحسابات عدم تجاهل تلك الأخطاء بل ينبغي عليه أخدها بعين الحسبان عند التخطيط للمهمة وإنجازها.

2 – منهجية عمل محافظ الحسابات

يجب على محافظ الحسابات لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمصادقة على القوائم المالية إتباع ثلاث مراحل ضرورية ومتكاملة[1]، تتكون كل مرحلة من عدة خطوات، لابد من القيام بها حسب تسلسلها الزمني، حتى يتمكن محافظ الحسابات من الانتقال إلى المرحلة الموالية وإنهاء المهمة الموكلة إليه، وفي سياق هذه الأخيرة يحصل على نوعين من العناصر: عناصر الفهم وعناصر الإثبات.

2-1- الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة

ليس بإمكان محافظ الحسابات فحص الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة مباشرة والحكم عليها مهما كانت تجربته وكفائته، إذا لم يجمع مؤشرات في هذه المرحلة تسمح له بذلك، كونه يجهل خصوصيات بعض الحقائق التقنية، التجارية، القانونية، الضريبية والإجتماعية حول المؤسسة التي ينوي مراجعتها.

تتضمن هذه المرحلة كغيرها من المراحل خطوات تمثل في[2] :**الأشغال الأولية، الاتصالات الأولى مع المؤسسة المراجعة وإنطلاق الأشغال.**

2-2- فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الضمانات التي تساهم في التحكم في نشاط المؤسسة، وعليه لابد من تقييم كل طرق العمل والاجراءات والتعليمات المعمول بها قصد الوقوف على إنعكاساتها على الحسابات والقوائم المالية، ويتضمن فحص وتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية خمسة خطوات التالية[3]:**جمع الاجراءات، إختبارات الفهم، التقييم الأولي للرقابة الداخلية، إختبارات الاستمرارية والتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.**

1 محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص-ص: 65-66 .

2 محمد بوتين، مرجع سابق ، ص-ص: 67-69 .

3 نفس المرجع ، ص-ص: 70-73.

3-2- فحص الحسابات والقوائم المالية

يتم إنجاز المرحلة الأخيرة من مراحل محافظ الحسابات في عدة خطوات، فبعد التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية، يعاد النظر في برنامج التدخل بحذف أجزاء منه في حالة سلامة النظام أو بإضافة أجزاء أخرى وإختبارات مدعمة في حالة وجود نقاط ضعف، وتمر هذه المرحلة عبر الثلاثة خطوات التالية[1]: **تحديد آثار تقييم الرقابة الداخلية، إختبارات السريانية والمطابقة وإنهاء عملية المراجعة.**

3 – أهمية توفير معلومات المحاسبة المالية لمحافظ الحسابات

يتضح من خلال هذه الدراسة وجود علاقة وطيدة بين نظام معلومات المحاسبة المالية ومحافظ الحسابات، وذلك من خلال تقييم مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية المتمثلة في القوائم المالية التي تحظى باهتمام العديد من أصحاب المصالح من طرف شخص حيادي، خارجي ومستقل عن المؤسسة، ولا يمكن الاعتماد على القوائم المالية من طرف المهتمين بها الا اذا كانت صادقة وشرعية، ولا يكون ذلك إلا بالمصادقة عليها من أجل طمأنة أصحاب المصالح خاصة منهم المساهمون.

تختلف طبيعة كل من عمل محافظ الحسابات ونظام معلومات المحاسبة المالية عن الآخر، فيتميز نظام معلومات المحاسبة المالية بطبيعة انشائية، بحيث تقوم على تجميع، تصنيف وتلخيص البيانات بطريقة مفهومة حتى يمكن ايصالها الى الاطراف المعنية، أما طبيعة عمل محافظ الحسابات ترتكز على النقد التحليلي، فهي تختص بفحص وقياس ما أعده نظام معلومات المحاسبة المالية، وعلى الرغم من هذا التميز الموجود بينهما فهناك علاقة وطيدة بين نظام معلومات المحاسبة المالية وعمل محافظ الحسابات الذي يتمحور حول الفحص والاختبارات، التحقيقات وإعداد التقارير عن سلامة نظام معلومات المحاسبة المالية، ونقصد بالفحص والاختبار، فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي الكمي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة، أما التحقيق فيقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية والتي هي عبارة عن مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية، فأي خلل في النظام المنتج لها يؤدي حتما الى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة آلية، لذلك فمحافظ الحسابات بإمكانه اكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام معلومات المحاسبة المالية والمحافظة على استمراريته في ظل التقيد بمعايير المراجعة المتفق عليها عموما، ليسمح لهذا الأخير بإنتاج معلومات صادقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

بالإضافة إلى ماسبق، يمكن القول أنه هناك علاقة تبادلية بينهما، اكون أن نظام معلومات المحاسبة المالية يزود **محافظ الحسابات** بالمعلومات اللازمة والخاضعة للفحص، أما محافظ الحسابات يقوم بمراقبتها بالتالي يقوم بالتصحيحات اللازمة في حدود مهنته ووفق معايير ومبادئ مهنية يحددها القانون وهذا ما يعطي له قوة الإقناع لأصحاب المصالح.

1 نفس المرجع ، ص-ص: 76-81.

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا، يمكن استنتاج العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية ومحافظ الحسابات في النقاط التالية :

- العناصر المكونة لنظام المعلومات المحاسبية هي التي تساعد محافظ الحسابات على الحصول على معلومات لانجاز مهمته؛
- طبيعة أوراق العمل كالملف الدائم والسنوي، بإعتبارها وسيلة لتجميع أدلة الإثبات التي يحتاج إليها محافظ الحسابات لإبداء رأيه الفني حول مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية؛
- قيام محافظ الحسابات بإبداء رأيه الفني حول المعلومات الناتجة عن نظام معلومات المحاسبة المالية كوحدة واحدة، وذلك من خلال إعداده لتقارير المصادقة أو عدم المصادقة؛
- كما تظهر العلاقة أيضا في المراحل التي يسلكها محافظ الحسابات من خلال حصوله على معرفة عامة حول المؤسسة وذلك بالتعرف على الوثائق الخارجية والداخلية لها، وأيضا من خلال تقييم الإجراءات وفحص الحسابات والقوائم المالية التي تخضع لاختبارات تسمح له بالتحقق من تجانس وتطابق المعلومات المحاسبية والمالية والمعلومات حول إنجاز العمليات وتطبيق الإجراءات.

الخاتمة

يرتبط عمل محافظ الحسابات بنظام معلومات المحاسبة المالية، حيث تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتمثلة في الميزانية وحسابات النتائج وبصفة عامة كل القوائم المالية مصدر معلومات لمحافظ الحسابات التي يرتكز عليها في أداء مهامه، ولا يمكن الاعتماد عليها من طرف أصحاب المصالح إلا إذا كانت صادقة، سليمة وشرعية، ولذلك يجب توفر محافظ الحسابات الذي يبدي رأيه بكل شفافية وموضوعية حول نوعية معلومات المحاسبة المالية والمصادقة عليها، وهذا باتباعه مجموعة من الخطوات المتمثلة في التعرف على المؤسسة موضوع الفحص مع تقييم نظام رقابتها الداخلي وفحص حساباتها من أجل إبداء الرأي حول صدق وشرعية هذه الحسابات لطمأنة أصحاب المصالح وخاصة المساهمين منهم.

من خلال أهم النقاط التي تم التطرق إليها سابقا في هذه الدراسة، تم الوصول إلى مجموعة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

- المحاسبة هي نظام معلومات وظيفته الرئيسية هي ضمان جمع ومعالجة البيانات الأساسية بهدف توليد معلومات صادقة ودقيقة تعبر عن نشاط المؤسسة؛
- تحضى المؤسسة باهتمام العديد من الأطراف سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، لذا يجب إنتاج معلومات صادقة ومعبرة على النشاط الفعلي للمؤسسة؛
- حتى تحضى مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية بالموثوقية والقبول التام، لابد من وجود شخص خارجي حيادي مستقل يتمثل في محافظ الحسابات الذي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المبادئ، الشروط، الخصائص والمعايير المتعارف عليها، التي يثبت من خلالها صدق وشرعية الحسابات؛

- إن استغلال محافظ الحسابات لمخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية باعتماده على المبادئ المهنية لوظيفة المراجعة وقيامه بعمله دون أي تقصير أو إهمال يؤدي به إلى اكتشاف الأخطاء، القصور والتلاعبات داخل المؤسسة وتصحيحها في الوقت الملائم؛
- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال إجراءات نظام معلومات المحاسبة المالية يسمح لمحافظ الحسابات بتحديد نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية.

ومن خلال هذه النتائج المتوصل يمكن القول أنه هناك علاقة تبادلية بين نظام معلومات المحاسبة المالية الذي يزود محافظ الحسابات بالمعلومات اللازمة التي تخضع لفحصه ومراقبته ثم يقوم بتصحيحها في حدود مهمته.

قائمة المراجع

1. محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، عمان، الأردن، 2001.
2. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.
3. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، عكنون، الجزائر، 2003 .
4. BELAIBOUD Mokhtar, Pratique de l'audit, conforme aux normes IAS/IFRS et au SCF, BERTI Edition, Alger,2011 .
5. Eric TORT, Organisation et Management des systèmes comptables, Edition DUNOD, Paris, 2003.